دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المعايير المكانية والنوعية لمراكز الإيواء الحكومية ومدى استجابتها للنزوح خلال الطوارئ في قطاع غزة
المصدر:	مجلة إدارة المخاطر والأزمات
الناشر:	المركز القومي للبحوث غزة
المؤلف الرئيسي:	الطرشاوى، اعتماد عبدالعزيز
مؤلفين آخرين:	الأغا، محمد رمضان، المغير، محمد محمد(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج1, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2019
الشهر:	يونيو
الصفحات:	36 - 59
رقم MD:	1071622
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	النزوح الداخلي، المراكز الإيوائية، غزة، الاعتداءات العسكرية، الاحتلال الصهيوني
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1071622

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مجلة إدارة المخاطر والأزمات
العدد الثاني – المجلد الأول
يونيو 2019 م
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

Spatial and qualitative criteria for government shelters and their response to displacement during emergencies in the Gaza Strip

Etimad A. Al- Tarshawi **Mohammed M. El Mougher** **Mohamed R. El Agha**

Crisis and Disaster Management Program || Islamic University || Gaza || Palestine

Abstract: This study aimed at to indicate the extent to which the government shelters in the Gaza Strip responded to internal displacement according to the spatial and qualitative standards of the shelters during the Israeli military attacks on the Gaza Strip in 2014. More over to the subsequent assessment and rehabilitation of human resources and rehabilitation Public schools to be fit for shelter and protection.

To achieve the goals, the study adopted the analytical descriptive approach that analyses the content of the quality and spatial standards used by the shelters, the authors used various tools, including conducting Interviews with relevant persons from the Ministry of Social Development and the literature review issued by the humanitarian and shelter sectors.

The study concluded a number of results, the most important of which: the readiness of the government agencies to shelter was not at the required level because of the high numbers of displaced people than expected. Also the rehabilitation processes after 2014 better than before and took into account the criteria and qualitative indicators, and recommended the study of the need to coordinate of civil and humanitarian institutions to meet human and humanitarian needs and to preserve the dignity of displaced persons.

Keywords: standards, IDPs, emergency, shelter.

المعايير المكانية والنوعية لمراكز الإيواء الحكومية ومدى استجابتها للنزوح خلال الطوارئ في قطاع غزة.

اعتماد عبد العزيز الطرشاوي **محمد محمد المغير** **محمد رمضان الأغا**

برنامج إدارة الأزمات والكوارث || الجامعة الإسلامية || غزة || فلسطين

الملخص: هدفت الدراسة إلى بيان مدى استجابة مراكز الإيواء الحكومية في قطاع غزة للنزوح الداخلي وفق المعايير المكانية والنوعية لمراكز الإيواء وذلك خلال الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة في عام 2014م، وما تلا ذلك من تقييم وإعادة تأهيل للكوادر البشرية وإعادة تأهيل المدارس الحكومية لتكون صالحة للإيواء، ولتحقيق الأهداف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحثون أدوات متعددة منها إجراء المقابلات مع ذوي العلاقة من وزارة التنمية الاجتماعية، ومراجعة الأدبيات الصادرة عن جهات العمل الإنساني وقطاع الإيواء.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن جهوزية الجهات الحكومية للإيواء لم تكون بالمستوى المطلوب وذلك بسبب ارتفاع أعداد النازحين عما هو متوقع، وأن عمليات إعادة التأهيل بعد عام 2014م أفضل من ذي قبل وراعت المعايير والمؤشرات النوعية الى حد مناسب، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين المؤسسات الحكومية والأهلية والإنسانية لتلبية الاحتياجات البشرية والإنسانية وحفظ كرامة النازحين.

الكلمات المفتاحية: المعايير، النازحين، الطوارئ، الإيواء.

1. الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

صاحبت الكوارث والأزمات الإنسان منذ الأزل القديم ولازمت البشر بشكل مستمر في العصر الحديث وقد تختلف مستويات المعرفة في كيفية إدارة الأزمات والكوارث والحالات الطارئة، أن الدول تعانى من مخاطر كبيرة تتسم بالتغيرات الإدارية والسياسات الوطنية والمنهجيات المخصصة لمواجهة كافة التحديات التنموية مما يرفع الضغوطات على عمليات التخطيط التنموي لمواجهة المخاطر (المغير وآخرون، 2018). ينتج عن الكوارث مجموعة من الأزمات والحوادث التي يمكنها أن تغير الحالة العامة للدولة ومن أهمها عمليات التشريد والنزوح الداخلي للمواطنين تاركين أماكن سكنهم وممتلكاتهم وكافة مقومات الحياة البشرية التي اعتادوا عليها، أن تلك الحوادث تستدعي من الجهات الحكومية التي تعمل على تزويد خدمات الاستجابة العاجلة من توفير مقومات الحماية للنازحين.

إن الجهوزية والاستعداد المسبق الذي قدمته المؤسسات الوطنية الحكومية إبان الاعتداءات العسكرية 2014م لم تكن كافية لتحقيق الحماية الشاملة للنازحين وتوفير المتطلبات الدنيا والمعايير الأساسية لحماية المجتمع من الاستهداف إذ إن إسرائيل استهدفت كافة مقومات الحياة البشرية خلال الاعتداءات العسكرية المتلاحقة على قطاع غزة، وهذه بدوره أثر على البيئة المحيطة بالحياة البشرية وأدى إلى استنزاف الموارد الطبيعية والإمكانيات المادية والبشرية لأجهزة التدخل والحماية والاستجابة العاجلة للتصدي لمخاطر الأزمات والكوارث، في قطاع غزة، أن عمليات الإيواء يجب أن تخضع لمعايير ثابتة ومحددة تتوافق مع الموارد المتاحة لدى الجهات المحلية وبما لا يتعارض مع السياسات والبروتوكولات الدولية والمتعلقة في إيواء النازحين (المغير، 2016).

2.1 مشكلة البحث:

برزت مشكلة الدراسة في مدى تطبيق المعايير النوعية والمكانية لعمليات الإيواء والنزوح الداخلي للمواطنين خلال الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة والتي بلغ عدد النازحين في حينه ما يزيد عن نصف مليون نازح ما يعادل أكثر من ربع السكان المحللين في مدة زمنية لا تتجاوز الشهرين، وتتوقع وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات الوطنية والدولية أن عدد النازحين من المتوقع أن يرتفع إلى 750 ألف نسمة في الاعتداءات العسكرية القادمة، ومن هذه المشكلة برزت التساؤلات البحثية التالية:

1-3- أسئلة البحث:

يمكن تحديد مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1- ما المعايير المكانية والنوعية لمراكز الإيواء في قطاع غزة؟
2- هل تم تطبيق المعايير النوعية والمكانية في عمليات الإيواء إبان الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية عام 2014م.
3- هل تم إتباع المعايير النوعية والمكانية في أعادة تأهيل المداس لتكون مراكز إيواء للنازحين خلال أي كارثة قادمة؟
4- هل يتواجد مساهمات مجتمعية في إدارة عمليات الإيواء وصياغة الإجراءات الخاصة بالنزوح الداخلي؟

4.1 أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى بيان مدى استجابة مراكز الإيواء الحكومية في قطاع غزة للنزوح الداخلي وفق المعايير المكانية والنوعية لمراكز الإيواء وذلك خلال الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة في عام 2014م، وما تلا ذلك من تقييم وإعادة تأهيل للكوادر البشرية وإعادة تأهيل المدارس الحكومية لتكون صالحة للإيواء.

الأهداف الفرعية:

- التعرف على المعايير النوعية والمكانية لمراكز الإيواء في قطاع غزة.
- تقييم تطبيق المعايير النوعية والمكانية لعمليات الإيواء خلال الاعتداءات العسكرية عام 2014م.
- تقييم تنفيذ السياسات والإجراءات التي تساهم في تطبيق المعايير المكانية والنوعية عند إعادة تأهيل المدارس لتكون مراكز إيواء في أعمال الطوارئ.

1-5 المنهجية:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يوصف واقع الإيواء الذي قدمته المؤسسات الحكومية في قطاع غزة خلال الاعتداءات العسكرية 2014م, ومنهج دلفي لمناقشة التطورات مع الخبراء من وزارة التنمية الاجتماعية، وقد اعتمدت الدراسة الأدوات التالية:

- المقابلة الشخصية لأعضاء لجنة طوارئ وزارة التنمية الاجتماعية وهي الجهة الحكومية المخولة بافتتاح مراكز الإيواء وادارتها حال الكوارث .
- الزيارات الميدانية والمعاينة لمراكز الإيواء الحكومية والاطلاع على ما تم تجهيزه وتحضيره لإيواء النازحين وقت الطوارئ .

2. الإطار المفاهيمي للدراسة:

تناول الباحثون في هذا الجزء ما يتعلق بمفاهيم الدراسة،

1.2 دورة حياة مركز الإيواء:

تسير دورة حياة مراكز الإيواء بثلاث مراحل حسب تصنيف برنامج بناء القدرات في إدارة مراكز الإيواء: (المجلس النرويجي للاجئين، 2015)

1.1.2 مرحلة الإنشاء: وتشمل الاختيار والتجهيز وتحضير وتدريب فرق العمل والتنسيق.

2.1.2 مرحلة الرعاية والصيانة: وفيها تستقبل المراكز النازحين وتدار كافة العمليات من تسجيل وتوزيع المساعدات وتطبيق اجراءات الحماية الشاملة ومتابعة أي خلل أو نقص والعمل على اصلاحه وتوفير ما يلزم للتشغيل.

3.1.2 مرحلة الإغلاق: وفيها يتم الرجوع للمعايير المرجعية التي تسهم في استدامة الحلول البديلة للمأوى وأخذها بعين الاعتبار قبل الاغلاق واعادة المركز إلى وزارة التربية والتعليم .

2.2 المرجعيات القانونية الدولية لمراكز الإيواء: (المجلس النرويجي للاجئين، 2008)

تستمد إدارة المخيمات (مراكز الإيواء) وضعيتها القانونية واللوائح المنظمة لها من خلال عدد من الاتفاقيات المبرمة في إطار القانون الدولي ومنها:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 .
- المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي 1998.
- اتفاقية عام 1951 بشأن أوضاع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 .
- اتفاقية جينيف لعام 1949والبروتوكولين الملحقين بها لعام 1977 .

3.2 أنواع المأوي في قطاع غزة:

ينقسم المأوي في حالات الطوارئ في قطاع غزة إلى سبعة أنواع وفق تصنيف المجلس النرويجي:(المجلس النرويجي للاجئين، 2015)

1.3.2 مأوي طارئ محدد مسبقا: مباني وهياكل مؤقتة تم تحديدها مسبقاً من خلال وكالة الغوث كمراكز تجميعية وعمومية للسكان النازحين (على أن تبقى مفتوحة لمدة أقصاها شهر)، يتم تزويد النازحين بالحد الأدنى من الخدمات بناءً على حالة الطوارئ واحتياجاهم كما لا يوجد فيها فريق إداري دائم معد مسبقاً.

2.3.2 مراكز الإيواء: مباني وهياكل مؤقتة محددة مسبقاً تم تحديدها من خلال السلطات المحلية وشركاء في المجال الإنساني كمراكز تجمع مناسبة للسكان النازحين في حال حدوث صراعات أو كوارث طبيعية لفترة متوسطة أو طويلة المدى (أكثر من شهر).

3.3.2 في غزة تم تحديد مدارس معينة لتكون مراكز إيواء، ومع ذلك كان هناك أنواع أخرى من المباني يمكن تهيئتها لهذا الغرض مثل مراكز المجتمع وقاعات محلية وصالات رياضية والفنادق والمخازن والمصانع غير المستخدمة والبنايات غير المكتملة. مطلوب وجود إدارة قوية، مع تزويد خدمات البنية التحتية بشكل كامل متضمناً تزويد المياه وتوزيع الغذاء وتوزيع المواد غير الغذائية والتعليم والرعاية الصحية حيث أن هذه الخدمات محصورة على سكان الموقع.

4.3.2 مواقع نزوح مؤقتة: مواقع كرافانات للسكان النازحين يتم وضعها في أراضي مملوكة للدولة. حيث تزود البلدية السكان بالخدمات الأساسية متضمناً الكهرباء والمياه ونظام الصرف الصحي ولا يوجد هيكلية إدارية.

5.3.2 مواقع عشوائية: يمكن للمجموعات النازحة _ التي غالباً ما تكون مجموعة عائلات صغيرة أو أفراد_ أن يقطنوا مواقع ذاتية من تلقاء أنفسهم. هذا النوع من المأوي الانتقالية مستقله تماما في الخدمات وتوجد دون الحصول على تدخلات إنسانية. يمكن لتلك المواقع أن تتضمن مباني دينية، مدراس، مباني إدارية أخرى، أو أماكن مفتوحة في المجتمع.

6.3.2 عائلات مضيفة: عائلات تستضيف أفراد أو مجموعات نازحة في بيوتها، حيث تتنوع مستوى المساعدات من المساعدات الأساسية متضمناً العناصر الغذائية والغير غذائية إلى الاعتماد الذاتي.

7.3.2 الأماكن المستأجرة والمدعومة: هي الأماكن التي تستأجرها الأفراد والعائلات النازحة كمكان للإيواء خلال فترة الطوارئ.

8.3.2 مراكز إيواء متفرقة للطوارئ: وحدات سكن فردية مثل الكرافانات ومواقع أخرى بجانب مساكن النازحين المدمرة.

3. الإطار النظري والدراسات السابقة

1.3 الكوارث وسياق قطاع غزة:

يقع قطاع غزة في المنطقة الجنوبية لفلسطين على الشريط الساحلي بمساحة إجمالية تقدر ب 365كم^2 أي ما يعادل 1.33% من إجمالي مساحة فلسطين التاريخية، يحده من الجنوب جمهورية مصر العربية بشريط حدودي يبلغ 12كم، ومن الشرق والشمال الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948م، ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط، (وزراة التخطيط الفلسطينية، 2015)، ويقدر عدد سكان قطاع غزة حتى نهاية 2017م ما يقارب (1,899,291) نسمة وقد بلغت الكثافة السكانية بقطاع غزة (5203) نسمة على /كم^2، وقد أعتبر قطاع غزة من المناطق الأعلى كثافة في العالم. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018).

مرت الأراضي الفلسطينية بالعديد من المتغيرات السياسية والأمنية والإدارية منذ ما يقارب 100 عام، وقد ازدادت المخاطر التي غيرت خارطة إدارة المخاطر وتسببت في نزوح الفلسطينيين من أراضيهم وذلك عام 1984م، حيث هجرت قوات الاحتلال الاسرائيلي الفلسطينيين من القرى بشكل قسري وقد ارتكبت القوات الاسرائيلي جرائم ومجاز ضخمة بحق المواطنين والأعيان المدنيين، مما تسبب في هجرة أكثر من نصف الشعب الفلسطيني وقد قدرت إجمالي القرى التي دمرت "450" قرية (يوسف، 2002).وبعد العدوان الثلاثي عام 1956م شرعت القوات الإسرائيلية للسيطرة على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية المحتلة وذلك في العام (1967) وخضعت تلك المناطق إلى القوانين الإسرائيلية وتقويض عمليات البناء وتجريف العديد من المباني بحجة عدم الترخيص مما ساهم في تشريد ما يقارب ربع مليون فلسطيني آخر في المناطق الفلسطينية التي احتلت عام 1967م (يوسف، 2002).

لم تتوقف العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني فقد ساهمت التغيرات السياسية والدينية في مدينة القدس لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية والتي جرفت بها قوات الاحتلال الاسرائيلي آلاف المنازل السكنية والتجمعات العمرانية في قطاع غزة والمناطق الحدودية وما صاحب ذلك من عمليات قصف مركزة لبعض المخيمات الفلسطينية، وقد انسحبت القوات الإسرائيلية عام (2005) تحت ضربات المقاومة الفلسطينية، وما تلا ذلك من العملية العسكرية الكبيرة التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية بعد عملية اختطاف الجندي الاسرائيلي جلعاد شاليط وقد تم تجريب العديد من المباني والمنشآت السكنية رغم عدم حصول المواطنين الذين جرفت مساكنهم في انتفاضة الأقصى على التعويضات اللازمة بسب الحصار الاسرائيلي الذي فرض على قطاع غزة (إسبوزيتو، 2009)

شنت قوات الاحتلال الاسرائيلي عمليات عسكرية بهدف إسقاط الحكم القائم في قطاع غزة وقد صاحب هذه العمليات العديد من عمليات القصف والتجريف والذي تسبب في هدم 5,000 وحدة سكنية بشكل كلي, و50,000 وحدة سكنية بشكل جزئي بالغ وجزئي طفيف في ظل ارتفاع معدلات العجز في الوحدات السكنية بسبب العمليات العسكرية السابقة. (المنسي، 2009)، وفي نهاية عام 2012م شنت القوات الإسرائيلية اعتداءات عسكرية على قطاع غزة بشكل صغير نتج عنه تدمير 200 منزل بشكل كلي وتضرر 1500 منزل ما بين جزئي غير صالح للسكن وأضرار متوسطة وطفيفة، وكما وتدمر 19 مقراً حكومية نتيجة القصف المباشر أبرزهم مقر رئاسة الوراء الفلسطيني. (المغير، أثر مخلفات المباني المستهدفة على البيئة في غزة، 2017)

2.3 الاعتداءات العسكرية 2014م: في منتصف عام 2014م شنت قوات الاحتلال الاسرائيلي اعتداءات عسكرية اعتبرها المختصين في علم الحروب والاقتصاد والاعمار والخبراء من المؤسسات الدولية الذين زاروا قطاع غزة بأنها أعنف الاعتداءات العسكرية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني حيث خلف ورائها تشريد ما يقارب نصف مليون مواطن أي ما يعال 28% من السكان في حينه، وبلغت الخسائر البشرية أكثر من ألفي شهيد وآلاف الجرحى، وتضررت 60 ألف وحدة سكنية ما بين 10,000 وحدة هدم كلي، و10,000 هدمت بشكل جزئي ولا تصلح للسكن و 40،000 وحدة سكنية تضررت ما بين جزئي وطفيف وهدم 63 مسجد بشكل كلي و 150 جزئي، وتدمرت 22 مدرسة بشكل كلي وتضررت 119 مدرسة بشكل جزئي، و 25 مدرسة تضررت نتيجة استخدامها كمراكز إيواء وقدرت الخسائر ما يقارب 6 مليار دولار، (اللجنة الوزارية العليا للإنعاش وإعادة الإعمار في غزة، 2014)

3.3 النزوح داخل قطاع غزة:

الظروف والتحديات الأمنية والسياسية التي مر بها قطاع غزة رفعت معدلات النزوح الداخلي في قطاع غزة وذلك وفق مستوى الحوادث والاعتداءات العسكرية والعمليات البرية التي صاحبها تجريف للأراضي الزراعية والمساكن في

المناطق الحدودية والعمليات الجوية وما نتج عنها من تدمير للمباني والمنشآت في عمليات القصف الذي اختلفت شدته من منطقة لأخري ومن فترة لأخرى ومن عملية عسكرية لأخرى وذلك حسب المتغيرات الأمنية والعسكرية الميدانية.

إن تطور عمليات الإيواء للنازحين تختلف في كل مرحلة حيث أنه في العمليات العسكرية الإسرائيلية التي شنتها إسرائيل إبان انتفاضة الأقصى الفلسطينية كانت عمليات الإيواء تعتمد على توفير مسكن للنازح وعائلته من خلال توفير مسكن مقابل إيجار شهري يصرف للاجئ الفلسطيني من وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) والمواطن الذي لم يهجر في الاعتداءات العسكرية عام 1948م يصرف له من قبل وزارة الأشغال العامة والإسكان بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وقد كانت تفتح المدارس أبوابها في حال الاجتياحات الكبيرة التي يتم تشريد المواطنين فيها من المناطق الحدودية ولكن بشكل محدود جداً وتشرف عليها لجنة طوارئ ممثلة من المؤسسات المحلية والحكومية والأونروا برئاسة المحافظ حتى أحداث الانقسام الفلسطيني (أبونقيرة، 2015)

خلال العدوان العسكري 2008- 2009م نزحت بعض العائلات التي كانت في مناطق الاجتياح البري للجيش الاسرائيلي أو قريبة منه وقد استقبلت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين من نزحوا في مدارس الوكالة ووفرت بعض الاحتياجات التي لم تفِ بأبسط الاحتياجات الإنسانية أما الحكومة فلم تفتتح مراكز إيواء في تلك الفترة، بسبب المنخفض الجوي "هدى" عام 2012م نزح عدد من العائلات واستقبلتهم مؤسسات وأقارب، ولم يكن هناك ملاجئ معدة مسبقاً ولا رصيد من الاحتياجات الإنسانية، وكانت الاستجابة غير منظمة ولا منسقة بين القطاعات، خلال العدوان العسكري 2014م نزح ما يقرب من 500.000 نسمة، ثلثهم نزح إلى مراكز إيواء حكومية وأخرى تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين، والثلثين نزحوا إلى بيوت الأقارب أو الأصدقاء أو إلى أنواع أخرى من الإيواء كالكرفانات والخيم وغير ذلك. (وزارة التنمية الاجتماعية، 2015)

تشير التغييرات الميدانية المتكررة إلى إمكانية وقوع اعتداءات عسكرية من الاحتلال الاسرائيلي وتتوقع الوكالات الإنسانية الدولية ارتفاع عدد الضحايا ونزوح ما يقارب من 750 ألف نسمة من بيوتهم، مما يتطلب استمرار الحاجة للجهوزية والاستجابة للنزوح داخل قطاع غزة وذلك وفق خطط منهجية تعمل على التنسيق بين الجهات الحكومية والدولية العاملة في قطاع الإيواء (وزارة التنمية الاجتماعية، 2017).

ثانياً/ الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة التي تتناول المعايير النوعية والمكانية وتقييمها من الدراسات النادرة التي يصعب الحصول عليها وذلك لاختلاف المعايير المكانية من دولة لأخرى واختلاف طبيعة الكوارث والأزمات التي تتعرض لها الدولة، وذلك وفق المتغيرات الميدانية والمخاطر التي تحددها الدولة والمعايير الدنيا التي حددتها المواثيق والمعايير الدولية، لذا تم عرض أقرب الدراسات السابقة للموضوع:

1-2-3- **دراسة (Alburai، 2018)**؛ هدفت الدراسة إلى بيان واقع العمل الإغاثي من وجهة نظر المستفيدين ومقدمي الخدمات الإنسانية خلال عدوان 2014، وذلك بغية تحديد معوقات العمل الإغاثي ومعوقات التنسيق لوضع الحلول المناسبة. للقيام بذلك استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي اعتماداً على جمع البيانات لأداة الاستبيان والمقابلات مع المنظمات المسئولة عن القطاعات الإغاثية.

وأظهرت النتائج أهم العوامل المؤثرة على العمل الإنساني خلال 2014م، وكذلك ضبابية التواصل بين القطاعات الإغاثية العاملة في قطاع غزة، وضعف البنية التحتية لتلك القطاعات وأهمها البنية التحتية المحوسبة، وكذلك المعوقات التي تتعلق بسياسة جيش الاحتلال لاستهداف كافة أشكال الحياة البشرية، وكل ذلك كان أحد أهم الأسباب لضعف تقديم المساعدات الإنسانية وضعف تفاعل النازحين وتحديد متطلباتهم، أوصت الدراسة بضرورة

تشكيل غرفة عمليات ميدانية مشتركة بين المؤسسات الحكومية والمحلية والدولية يتفرع منها غرف عمليات للمحافظات، وإنشاء منظومة برمجية محوسبة الكترونية تربط كافة المستويات والقطاعات مع بعضها، وذلك للحصول على التغذية الراجعة من المستفيدين.

2-2-3- **دراسة (العسولي وحرارة، 2017)**؛ هدفت إلى بيان الصعوبات والمشكلات والأوضاع المعيشة حسب ما عاشتها الأسر المقيمة بمراكز الإيواء بمدارس الأونروا، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة وقد تكونت عينة الدراسة من 13 أسرة من المقيمين في مدرسة الزيتون بتل الهوا وتم عقد 6 مقابلات مع الأسر التي عايشت الأحداث، وأبرزت النتائج بأن الأوضاع المعيشية للنازحين كانت صعبة من ناحية مكان الاعاشة وتجهيزاته، وعانى النازحون مشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية كما ليس لديهم ثقة في العودة لبيوتهم في القريب بسبب الوضع السياسي، وأوصت الدراسة ضرورة تضافر الجهود بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ووضع الخطط المشتركة للإسراع في اعادة الاعمار وانهاء معاناة النازحين.

3-2-3- التعقيب على الدراسات السابقة:

توافقت الدراسة الحالية مع الدراسات في المنهج المستخدم في إعداد الدراسة، ولكن دراستنا اختلفت بإضافة رؤساء القطاعات الإغاثية الستة إلى مجتمع الدراسة باستخدام المقابلة، كما أن هذه الدراسة اختلفت بمجتمع الدراسة والذي أجرى معه الباحثون الدراسة البحثية، اختلفت في الموضوع حيث تناولت المعايير المكانية واللوجستية المستخدمة في مراكز الإيواء الحكومية.

4. الإطار العملي للدراسة:

تعرض الدراسة في هذا الجزء تحليل منهج الدراسة وذلك من خلال الأدوات التي استخدمت مثل تحليل محتوى المقابلات والمراجعات التي قام بها الباحثون والمتعلقة باستجابة الإيواء الحكومي خلال العدوان العسكري الاسرائيلي على قطاع غزة عام 2014م، والاجراءات المتخذة لتطوير الإيواء بعد 2014م.

1.4 استجابة الإيواء الحكومي في قطاع غزة عام2014 م:

1.1.4 البيئة اللوجستية لمراكز الإيواء الحكومية 2014م:

تعتبر الأونروا من الجهات الدولية التي تكفلت وفق الأمم المتحدة بالمسئولية لمتابعة شئون اللاجئين الفلسطينيين، ووزارة التنمية الاجتماعية المرجعية الحكومية للأعمال الإنسانية المتعلقة بالمأوى والحماية الاجتماعية والمساعدات الإغاثية، أن الاعتداءات العسكرية لعام 2014م، وضعت الجهات الفاعلة في تقديم الخدمات الإنسانية في تحديات جسام، وذلك لاستمرار الاعتداءات 51 سوماً وهدمت (11,000) وحدة سكنياً كلياً وتضررت 147، 500) وحدة سكنية ما بين إضرار بليغة لا تصلح للسكن وإضرار متوسطة وأضرار طفيفة، مما تسبب في نزوح ما يقارب (500,000) نازح, (المجلس النرويجي للاجئين، 2015)وقد توزع النازحين بين مراكز الإيواء التابعة للأونروا ومراكز الإيواء الحكومية في المدارس الواقعة غرب شارع صلاح الدين وكذلك تم استضافة العديد من النازحين لدى أقاربهم أو نزوح عشوائي في الخيام أو المجمعات الطبية ومباني قيد الإنشاء، وبعض الكنائس والمدارس وغيرها المنشآت الأخرى. (وزارة التنمية الاجتماعية، 2015).

أشارت التقارير الرسمية والدولية والدراسات السابقة أن عدد النازحين بلغ نصف مليون خلال الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية عام 2014م، ومن المتوقع وصول عددهم إلى (750,000)، ومن مراجعة عمليات الاستجابة الحكومية لإيواء النازحين أثناء الاعتداءات لعام 2014م، تبين أن الاستجابة نتجت عن الإلحاح والحاجة الماسة ولم يكن

مخطط لها مما ضاعف من معاناة النازحين وعرضهم للهشاشة ونقص الحماية وذلك لعدم تجهيز المراكز لاستقبال النازحين، ولتجاوز أزمة الإيواء اتخذت لجنة الطوارئ الحكومية قراراً بافتتاح مراكز الإيواء بالتنسيق المشترك مع الأونروا على أن تتكفل وزارة التنمية الاجتماعية بإدارة مراكز الإيواء الحكومية في المناطق التي لا يوجد بها إيواء للأونروا وبلغ عدد الأسر التي استقبلتها المراكز الحكومية "3492" أسرة بواقع "22605" ألف نازح. (عبود، 2018).

نتيجة لضعف الجهوزية فقد أقامت الأسر النازحة داخل الفصول الدراسية وتم عمل فواصل من القماش بين الأسر، وهذا تسبب في صعوبات كبيرة بتوفير احتياجاتهم من الإصحاح لعدم وجود خدمات الاستحمام، ومحدودية صنابير المياه والحمامات، كذلك ضعف تواجد كافة البنية التحتية للإيواء العاجل والاستجابة الإنسانية بحيث كانت الخدمات المتعلقة بالغذاء ضعيفة التنظيم، ولم تتوفر الخصوصية لذوى الإعاقة والمسنين والنساء داخل مراكز الإيواء، أن هذه التحديات والمفاجأة في أعداد النازحين تسبب في ضعف كبير لتوفير المعايير النوعية واللوجستية لمراكز الإيواء أثناء الاعتداءات العسكرية 2014م (عبود، 2018).

2.1.4 فرق الطوارئ العاملة في مراكز الإيواء:

إن النزوح المفاجئ للأعداد الهائلة وعدم توفر المواصفات والمعايير الشخصية والمهنية وعدم وجود هيكل تنظيمي يغطى الفراغ الإداري المتعلق بعمليات الإيواء وصعوبة استحداث هيكليات تعاملت وزارة التنمية الاجتماعية مع المتطوعين لسد العجز لإدارة تلك المراكز دون وجود منهجية إدارة واضحة للمهام المنوطة بالعاملين ومستويات الإشراف على النازحين واستقبال المساعدات التي تجلبها المؤسسات المحلية والأهلية لتقديمها للمجتمع الحضري النازح (عبود، 2018).

وفيما يخص عمليات التأهيل المنظم والهياكل القادرة على الإدارة الرشيدة وفق المعايير الدولية وحسب المهام والواجبات المطلوبة وجد الباحثون أنه لا تتوفر أدبيات مختصة لدى وزارة التنمية الاجتماعية حسب إفادة رئيس لجنة الطوارئ بالوزارة، ولم تعقد أي من الدورات التدريبية أو المناورات السابقة بهدف تعزيز القدرات البشرية وتحسين أداء عمل فرق الطوارئ التي تدير مراكز الإيواء.

تواجد في المراكز بعض من رجال الشرطة بهدف حفظ الأمن في المراكز الحكومية، وقدم قطاع الحماية الإنسانية في كافة المراكز وعبر فرق حماية مدربة مسبقاً لتقديم خدمات الإسناد والإسعاف النفسي الأولي من خلال الأنشطة اللامنهجية للأطفال في مراكز الإيواء، وذلك بالتعاون المشترك مع "اليونيسيف" مؤسسة الطفولة الدولية والإشراف على أنشطة الحماية النفسية إضافة إلى وجود متطوعين من قبل مؤسسات المجتمع المدني لتقديم خدمات دعم وحماية الطفولة (الجرجاوي، 2018).

3.1.4 إدارة بيانات النازحين:

لم يكن هناك نظام الكتروني للتسجيل، أو طريقة لمشاركة معلومات النزوح وأحوال النازحين الأمر الذي جعل تنسيق المساعدات أكثر صعوبة ويرجع سبب ذلك لعدم وجود منهجية إدارية سليمة لتحديد الأدوار القيادية للمؤسسات والمنظمات الحكومية في إدارة مراكز الإيواء وترك هذه المهمة للمتطوعين سواء المتطوعين من السلك الحكومي أو المنظمات الأهلية وذلك وفق الخبرات البسيطة أو القدرات الذاتية فقط، تسبب عدم وجود نظام الكتروني فعال في ازدواجية تلقي المساعدات لبعض الأسر في حين أن هناك مجموعة من المتضررين لم يتمكنوا من الحصول على المساعدات (نصار، 2018)، وأشارت التقارير للمؤسسات الدولية أن هناك فجوة معلوماتية كبيرة وغياب للإشراف الذي أدى إلى تحجيم قدرات الجهات المختصة في فعالية مراجعة كشوفات المتضررين والتكييف مع استراتيجية الاستجابة

الإنسانية مع تحديات التمويل والقيود المفروضة على الموارد والإمكانيات في ظل الاستهداف المستمر خلال 51 يوم\(المجلس النرويجي للاجئين و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016).

4.1.4 العمل المشترك:

بعد مضي ما يقرب من أسبوعين على الاعتداءات العسكرية، أسهمت الوكالات والمؤسسات الدولية وبقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (OCHA) في التواصل مع وزارة التنمية الاجتماعية وتلقي احصاءات محدثة لأعداد النازحين في المراكز والسعي لتنسيق المساعدات الإنسانية، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، كما ولعبت الجمعيات الأهلية ولجان الزكاة دور مهم في توزيع المساعدات بأنواعها للنازحين إلى مراكز الإيواء وخارجها (النفار، 2018).

5. الإطار العملي:

تناول الباحثون في هذا الجزء كيف تم تطوير الجهوزية المتعلقة بمراكز الإيواء الحكومية وتطوير معاييرها المكانية والنوعية تحسباً لأي كارثة قادمة في ظل استخلاص العبر بعد تجربة الإيواء خلال الاعتداءات العسكرية على قطاع غزة عام 2014 م، وقد أجرى الباحثون مقابلات مع المختصين في إدارة الإيواء بوزارة التنمية الاجتماعية بهدف الوصول إلى نتائج البحث وتختم بالتوصيات.

1.5 استخلاص العبر في مجال قطاع مأوي الطوارئ بعد الاعتداءات العسكرية2014م:

ارتفعت معدلات النزوح الحضري خلال الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة وهذا تطلب الاستجابة الفورية العاجلة وقد تم تقييم التجارب السابقة والتي أظهرت أن الاستجابة لم تكن بالمستوى المطلوب لعدم التخطيط المسبق لمجريات الأزمة التي نتجت عن الاستهدافات العسكرية للاجئين الفلسطينيين، يضاف لذلك الاستجابة الإنسانية للمؤسسات الدولية للمجتمعات الحضرية النازحة في العالم وذلك من خلال تطبيق مشروع اسفير الذي يشجع الوكالات الإنسانية على الالتزام بالمعايير الإنسانية للنزوح وقد عقدت المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية في قطاع غزة بالتعاون المشترك مع وزارة التنمية الاجتماعية سلسلة من اللقاءات لتطوير المعايير بما يتوافق مع المتغيرات الميدانية المحلية في قطاع غزة (نصار، 2018).

1.1.5 اقتراحات التخطيط الشاملة "السيناريو":

إن أسوأ سيناريو لأزمة يمكن أن ينتج عنها تأثير واسع النطاق من المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة والبالغ عددهم "2" مليون نسمة تقريبا, يمكن أن ينزح أكثر من ثلث السكان ما يقارب 750 ألف من السكان داخلياً وذلك حسب نطاق الخطر المتوقع من الاعتداءات العسكرية، وحسب المخطط سيتم استضافة 40ألف نازح في مراكز إيواء الحكومة وذلك بعد استيعاب مراكز الأونروا طاقتها من النازحين (مجموعات التنسيق الإنساني، 2017)، وعليه توجب على الحكومة ممثلة بوزارة التنمية الاجتماعية وبالشراكة مع القطاع الدولي الإنساني تجهيز ما يقرب من 20 مركز إيواء تبلغ طاقة استيعابها حوالي 30.000 نسمة، تم التوافق على اختيارها في مدارس حكومية يتم تأهيلها وفق المعايير المتفق عليها والآتي تفصيلها، ويرى الباحثون أن مدينة رفح نتيجة الاعتداءات العسكرية السابقة لا يكفي فيها مركز إيواء وذلك لتعدد المخاطر المتوقعة حسب شجرة المخاطر السابقة للأعمال العسكرية الإسرائيلية.

2.1.5 المعايير المكانية لمراكز الإيواء بعد الاعتداءات العسكرية 2014م:

تتوزع مراكز الإيواء الحكومية حتى الآن حسب الجدول التالي:

جدول رقم (1) توزيع مراكز الإيواء المخططة في قطاع غزة بعد 2014م، (وزارة التنمية الاجتماعية، 2017)

المحافظة	عدد المراكز
رفح	1
خان يونس	2
دير البلح	2
غزة	10
الشمال	5
الاجمالي	20

وهي تمثل 28 مدرسة حكومية، حيث توجد بعض المدارس جنباً إلى جنب مع بعضها البعض فتم احتسابها مركز واحد بإدارة واحدة (One Shelter) ولمزيد من التعرف على هذه المدارس ومواقعها تم ارفاق ملحق رقم "1"

وقد أخذ بعين الاعتبار المعايير المكانية التالية عند اختيار مراكز الإيواء: (عبود، 2018)

- أن تقع غرب شارع صلاح الدين.
- تراعي نسبة معقولة من الأمان (غير مجاورة لمواقع عسكرية أو أمنية).
- ألا تكون قريبة من مناطق التلوث.
- امكانية الوصول إلى الخدمات كخدمات الصحة والتسوق.
- الحيادية بمعنى التزام أطراف النزاع بعدم استغلالها أو استهدافها عسكريا.

ونجد أن هذه المعايير متناسقة مع ما حددته "مجموعة أدوات إدارة المخيم" من معايير تتعلق ب: الأمن والسلامة- الوصول- الأثر البيئي، ولمزيد من التفاصيل في المعايير المرجعية لاختيار مركز إيواء نرفق الملحق رقم "2"، ويرى الباحثون أن هذه المعايير غير كافية بحيث أن هناك بعض المعايير تتعلق بمدى تحمل البنية التحتية والبيئة الحضرية القائمة لمتطلبات المجتمع النازح من الخدمات، وكذلك أن تكون بعيدة عن أي مصادر للمخاطر البيئة والمتوقعة حدوثها.

3.1.5 المعايير النوعية لمراكز الإيواء بعد الاعتداءات العسكرية عام2014: (المجلس النرويجي للاجئين، 2015)، (عبود، 2018)

1.3.1.5 معايير المساحات والمرافق: يصل الحد الأدنى الموصى به دولياً للمساحة المخصصة لكل نسمة 30م^2 بما في ذلك المساحات العامة، وان أجازت الثقافة العامة العمل في الزراعة وتربية المواشي تصل هذه المساحة إلى 45م^2 لكل نسمة. أما في **قطاع غزة**: يتم استخدام المدارس كملاجئ للإيواء خلال الطوارئ, وعند تطوير الدليل الوطني ومن خلال مشاركات اصحاب المصلحة تم اعتماد المساحة المغطاة لكل نسمة 3,5م^2 وقد تصل إلى 1,5م^2 لفترات قصيرة في حالات شدة الطوارئ والنزوح، يضاف إلى ذلك المساحات العامة المتمثلة في ساحات المدارس ولم يتم تحديدها بالضبط حيث انها مساحات مشتركة لكل نازحي مركز الإيواء.

يتوفر مطبخ واحد فقط غير مجهز للطبخ ويتم استخدامه لأغراض غلي الحليب وتحضير وجبات الرضع فقط، وفي الغالب تم تعيين بوفيه المدرسة لهذا الغرض أو جزء من مختبر المدرسة، وذلك بما يتلاءم مع سلامة النازحين، كما يتم توفير مرحاض واحد لعدد يتراوح من 50 -20 نسمة بمسافة تتراوح من 60 -50 متر عن أي وحد سكنية في المخيم، أما

مرافق الاغتسال فتتوفر بنسبة 1 لكل 250 -100 نسمة، خلال إعادة تأهيل مراكز الإيواء "المدارس" تم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية ذوي الإعاقة والمسنين، فتم تزويد المداخل بالرمبات وتخصيص حمام لذوي الإعاقة.

2.3.1.5 معايير المساعدات: أ. معايير الغذاء (Food): يعتبر توفير الغذاء من أهم برامج الإيواء وتوفير الحماية، وقد يتم توفيره بشكل مباشر أو عبر قسائم شرائية تتيح للنازحين التسوق الحر من المحلات التي تم الترسية عليها بشكل مسبق، وفي سياق العبر في قطاع غزة فأن وزارة التنمية الاجتماعية وقطاع الغذاء بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي (WFP) ومؤسسة (OXFAM) وفرت العديد من قسائم شرائية للنازحين داخل مراكز الإيواء وخارجها، وقد استمرت تلك المساعدات للمجتمع النازح والمتضرر من خلال برنامج الحماية بوزارة التنمية الاجتماعية. تبتعد الوكالات الإنسانية الدولية عن تقديم الوجبات الساخنة تلافياً للتسمم الناجم عن سوء الطبخ أو الحفظ أو التلف قبل التوزيع، وتخصص حصص من المعلبات بدلاً عن ذلك، وتأخذ لجان الزكاة على عاتقها توفير الوجبات الساخنة أحياناً، حيث يحظى النزوح خارج مراكز الإيواء باهتمام أكبر في هذا المجال، كما وتنشط الجمعيات الأهلية ورجال الأعمال في تقديم المساعدات الغذائية والنقدية أحياناً.

ب- معايير المياه:"WASH "

1- مياه الشرب ومياه الاستخدام:

جدول رقم (2) كميات مياه الشرب ومياه الاستخدام وقت الكوارث (المجلس النرويجي للاجئين، 2008)

كمية المياه	
كمية مياه الشرب الصالحة المطلوبة	**6 لترلكل شخص يومياً.**
كمية مياه الاستخدام اليومي المطلوبة	**20 لترلكل شخص يومياً**
العدد الأقصى من الأشخاص لاستخدام حنفية مياه واحدة	**250 شخص**
وقت الانتظار الطابور للوصول إلى مصدر المياه	**ألا يكون أكثرمن 20 دقيقة**
تخزين المياه	
عدد الجالونات الأدنى سعة (20 لتر)	**جالونين نظيفتين لكل عائلة مكونة من 6 أفراد (1 للتسليم و1 للتخزين)، (1 للتسليم و2 للتخزين) لكل عائلة تزيد عن 6 أفراد.**

2- **الصرف الصحي**

من أهم الشروط الصحية في مراكز الإيواء وجود نظام صرف صحي فعال يمنع حدوث فيضان ونشر الأمراض.

جدول رقم (3) معايير نظام الصرف الصحي (المجلس النرويجي للاجئين، 2008)

الصرف الصحي	
العدد الأقصى للأشخاص لاستخدام دورة المياه الواحدة	**20 شخص**
المسافة القصوى من غرفة الإيواء إلى دورة المياه	**50 متر**

3.3.1.5 معايير المساعدات غير الغذائية:NON FOOD

وتشمل: الفراش –الملابس- أدوات النظافة الشخصية- أواني الطهي- المواقد والوقود- الأدوات المدرسية- أدوات البستنة والرعي والزراعة، وقد تم بناء المعايير وفق الكميات التي يسمح بها سياق قطاع غزة وبما لا يتعارض مع المعايير الدولية التي أقرها دليل "اسفير"، انظر ملحق رقم "3" يوضح تفاصيل وأنواع وكميات المساعدات غير الغذائية.

في قطاع غزة لم تقم الوكالات الإنسانية والقطاع الحكومي بالعمل حتى الآن على ما يخص الاستمرار في العملية التعليمية ربما لأنه يغلب على طوارئ غزة حالات الاعتداءات العسكرية الأمر الذي يقف معيقاً أمام الوكالات الإنسانية والقطاع الحكومي لمناقشة الأمر فخلال الأزمة لا يمكن ضمان سلامة الطلاب، وكذلك ما يتعلق بالعمل في الزراعة أو تربية المواشي فلا تتوفر المساحات لذلك فضلاً عن أنها تحتاج إلى استقرار نسبي ونوع من الأمان والقدرة على التحرك إلى الأراضي المزروعة أو المراد زراعتها ولا يتوفر عنصر الأمان في حالات الطوارئ في قطاع غزة، لاحظ الباحثون إسقاط كافة أنواع المساعدات المتعلقة بالدراسة والتعليم وكذلك العمل من قوائم المساعدات، كما وأن فترات الطوارئ لا تزيد عن ست شهور وبالتالي صعب التعامل مع استدامة العملية التعليمية، وفي العام الحالي دأبت وزارة التربية والتعليم وبالتنسيق مع الأونروا ومنظمة تنسيق الشئون الإنسانية لإعداد المناهج الدراسية التي يمكن العمل بها في أوقات الطوارئ (غيث، 2018).

4.3.1.5 تعزيز النظافة الصحية:

حدد قطاع الصحة معايير هامة لتعزيز النظافة الصحية حيث يراعي التوعية للنازحين من خلال عقد ثلاث جلسات أسبوعياً لكل مجموعة للتوعية بغسل الأيدي، ويوفر مواد التنظيف اللازمة للنظافة الشخصية من صابون وحفاضات طبية وورق حمام وليف، وكذلك يخصص مواد التنظيف العامة لكل مركز بالكميات المعقولة، ولمزيد من تفاصيل المعايير للمساعدات ذات العلاقة بالنظافة نرفق ملحق رقم"4"

جدول رقم (4) ما يتعلق بالتخلص من النفايات الصلبة (المجلس النرويجي للاجئين، 2008)

النفايات الصلبة والتخلص منها	
عدد مرات جمع النفايات من مركز الإيواء	**مرتين أسبوعياً**
العدد الأدنى لحاويات القمامة (سعة 20 لتر) في كل غرفة	**حاوية واحدة لكل عائلة**
العدد الأدنى لحاويات القمامة (سعة 50 لتر) في كل ممر	**حاوية واحدة لكل ممر**
العدد الأدنى لحاويات القمامة (سعة 100 لتر)	**حاوية واحدة لكل 5 عائلات**

5.3.1.5 توفر الطاقة:

في حال انقطاع الكهرباء فإنه تم تزويد مراكز الإيواء بطاقة بديلة حيث يتوفر مولد كهربائي وكذلك خلايا شمسية.

6.3.1.5 تزويد الوقود:

جدول رقم (5) يوضح كميات الوقود (المجلس النروجي للاجئين، 2015)

كمية الوقود	
معدل الكمية المطلوبة من الوقود للمولد الكهربائي لكل مركز إيواء (حجم المولد الكهربائي 80 إلى 120 كيلو وات بمعدل 100 كيلو وات)	**512 لتر كل أسبوع**

4.1.5 مراعاة الخصوصية الاجتماعية والثقافية والدينية:

إن نزوح السكان من بيئاتهم الأصلية إلى بيئات أخرى ومجتمع مضيف يشعرهم بالغربة ويسبب لهم مشاكل نفسية ربما يشعرون أن خصوصياتهم لا مكان لها، وقد يضطرون إلى العودة لحياة بدائية، وعلى العكس قد يجد بعضهم ممن تعود العيش في بيئات مفتوحة يعيشون في مأوى مزدحم ومتقارب، لذا وجب على مخططي المأوى التقليل أثر هذه الغربة على النازحين من خلال اجراءات تراعي الخصوصية وتسهم في تقبل المجتمع المضيف للنازحين، وإقامة الفعاليات التي تعمل على التكيف الاجتماعي مع المجتمع المستضيف، والاندماج في النشاطات والتبادل الثقافي المشترك.

قد يتم اهمال الخصوصية الدينية للنازحين لذا فقد نص كتاب العمل والذي أعد لسياق قطاع غزة على الاعتبارات الثقافية والاجتماعية كمحدد مهم في الاستجابة للمأوى حيث يسمح مركز الإيواء إلى اقصى ما يمكن للسكان النازحين بالالتزام بالتقاليد الثقافية والاجتماعية والدينية وتطبيق اجراءات الفصل بين الجنسين في المناطق العامة، كما يتم توفير الستائر على نوافذ الغرف والفواصل الخشبية بين الأسر وكذلك تعيين مصلى خاص بالنساء (المجلس النرويجي للاجئين، 2015) ، إلا أنه حتى الآن لم يتم توفير موازنات حكومية لتحقيق ذلك.

5.1.5 نظام التسجيل وإدارة المعلومات:

استخلاصاً للعبر خلال الاعتداءات العسكرية 2014 على القطاع، ظهر ضعف البيانات والتوثيق نتيجة نقص المعلومات التي شكلت عائقاً أمام الوكالات الإنسانية لتقديم المساعدات بشكل سريع وفعال فقد تم النقاش المعمق حول وجود أدوات لجمع المعلومات وعقدت الأطراف العديد من الورش واللقاءات والتدريبات حتى خلصت إلى استمارات موحدة منها أداة ميرا"MERA "وهي أداة تستخدم لجمع معلومات النازحين خلال الطوارئ وفيها تفاصيل للمعلومات اللازمة لكافة قطاعات العمل الإنساني، وتسهم مشاركتها في تعزيز التنسيق وقيام كل قطاع بالمهام الواقعة على عاتقه. طورت وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي WFP دليل اجراءات لتسهيل عملية جمع المعلومات من قبل الباحثين الاجتماعيين للمبحوثين من خلال التعامل الالكتروني مع الاستمارة لضمان سرعة الأداء وسرعة تقديم الخدمات لمستحقيها وقت الطوارئ والأزمات. (وزارة التنمية الاجتماعية وبرنامج الأغذية العالمي "WFP"، 2017)

وتعمد وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع الشركاء إلى تطوير برنامج محوسب يسمح بمشاركة البيانات والتقارير حول حالة النزوح وقد تم الاتفاق على اصدار تقارير يومية تتعلق بحالة النزوح تشمل الأعداد وتصنيفها وأماكن تواجدها وخصائصها كما تشمل معلومات نقص الحماية، وكذلك وفرة أو نقص المساعدات قياساً لاحتياجات النازحين داخل المراكز، ويتم النقاش الجاد بين الوكالات الإنسانية ووزارة التنمية الاجتماعية حول سرية بيانات النازحين حيث تم التوافق على عدد من آليات الأمان بغية الحفاظ على الخصوصية وسرية البيانات للنازحين. كما خصصت منطقة لعملية التسجيل للمجتمع النازح، على أن يتم تسجيل جميع الأشخاص من خلال استخدام نموذج التسجيل المعتمد من قبل وزارة التنمية الاجتماعية. تم تضمين إدارة المعلومات في هيكلية مركز الإيواء وكذلك ضمن الهيكلية العامة لإدارة الطوارئ، وتم تدريب عدد من فرق إدارة المعلومات (عبود، 2018)، تبين للباحثين أن نظام إدارة المعلومات ما زال بحاجة لمتابعة وتطوير وتدريب للكوادر الميدانية التي ستعمل على التسجيل واصدار التقارير اليومية والأسبوعية والشهرية والختامية لحالة النزوح بكل تفاصيلها.

6.1.5 الحماية Protection

تعرف لجنة الصليب الأحمر الدولية الحماية بأنها: جميع الأنشطة التي تستهدف تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الفرد بما يتماشى مع نص وروح القوانين ذات الصلة (مثل قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني قانون اللاجئين (المجلس النرويجي للاجئين، 2008).

ينبغي أن تكفل أنشطة الحماية الجارية في المخيم تمتع اللاجئين والنازحين داخليا وبلا تمييز بما يلي: (Sphere Association، 2018)

- الأمن الشخصي أي الحماية من كافة أشكال الايذاء الجسدي.
- الأمن القانوني بما في ذلك القدرة على الوصول بالمظالم إلى ساحات العدالة والتمتع بالوضعية. القانونية المعترف بها والوثائق التي تثبت ذلك واحترام حقوق الممتلكات.
- الأمن العادي وتستتبع العدالة في الحصول على السلع والخدمات الأساسية.

في قطاع غزة قامت وزارة التنمية الاجتماعية وبالشراكة مع القطاع الإنساني الدولي بإعداد دليل مرجعي وتنفيذي للحماية وقت الطوارئ وعرف ب" إجراءات العمل الموحدة للحماية في حالات الطوارئ في قطاع غزة " ويشمل الحماية في مراكز الإيواء، وقد تم تضمين هيكلية المركز قسم يختص بالحماية، ويشمل الدليل اجراءات تفعيل لجان الحماية ووظائفها وآلية عملها وصلاحياتها، والمبادئ العامة التي تقوم عليها الحماية وتراعيها، وتم تصميم عدد من النماذج لاستخدام فريق الحماية حسب مستواه ودوره وتختص بتسجيل حالات نقص الحماية، ومتابعة تطور الحالة، والإحالة، والمراقبة (الجرجاوي، 2018).

7.1.5 المشاركة المجتمعية:

تؤثر مشاركة النازحين في صياغة القرارات المشتركة بين المجتمع النازح وإدارة مركز الإيواء في مجريات الحياة اليومية لضمان فعالية البرامج ووصولها للجميع ويمكن للمشاركة المجتمعية أن تتخذ أشكالاً عدة منها: المساهمة في التخطيط، والتنفيذ والمتابعة والتقييم، وانتهاءً بإغلاق مركز الإيواء، كما يمكن تعيين لجان تخصصية ذات علاقة بالصحة العامة والنظافة وأمن وسلامة الغرف والمركز والدعم النفسي وحل الخلافات وغير ذلك (المجلس النروجي للاجئين، 2015).

المشاركة المجتمعية المخططة في سياق مراكز إيواء الطوارئ في قطاع غزة (المجلس النرويجي للاجئين، 2015)، (عبود، 2018).

- المعايير الخاصة بإنشاء لجان الأشخاص النازحين داخليا في مركز الإيواء:

أ- يجب اختيار الأشخاص النازحين داخلياً بناء على تمثيل عادل معتمد على تركيبة الناس في داخل مركز الإيواء.

ب- يجب تعميم تحقيق التوازن في النوع الاجتماعي بين الرجال والنساء في تشكيلة اللجان.

ج- ضمان التمثيل للمجموعات الهشة التي تشمل النساء الأرامل والنساء ربات المنازل والمهمشين.

د- التأكد من التوازن في التوزيع الجغرافي للتمثيل ما بين المناطق / المدن.

هـ- قاطني مركز الإيواء الذين خرقوا القواعد لا يحق لهم أن يكونوا أعضاء في لجنة.

و- في أول اجتماع للجنة، يجب على الأعضاء أن يتوافقوا على تعيين رئيس للجنة.

ز- اللجان ليس لها دور في توزيع المساعدات على الأشخاص النازحين، هذه الوظيفة يجب انجازها من قبل فريق إدارة مركز الإيواء.

ح- لا يجوز للجان أن تضغط باتجاه تحويل المساعدة الإنسانية إلى مجموعات محددة بمصالح معينة. يتم توزيع المساعدة من خلال فريق إدارة مركز الإيواء واللجان ليس لها الحق في تغيير المعايير .

8.1.5 بناء قدرات فرق إدارة مراكز الإيواء وتدريبهم:

لقد احتل بناء قدرات فرق عمل الطوارئ من وزارة التنمية الاجتماعية والشركاء الإنسانيين مساحةً كبيرة من الجهد المبذول ضمن الجهوزية للطوارئ فيما بعد العدوان العسكري الاسرائيلي علي قطاع غزة 2014م وبعد استخلاص العبر من تجربة إدارة الإيواء، وفيما يخص إدارة مراكز الإيواء فقد تم عقد عشرات الدورات التدريبية لفرق عمل الطوارئ ومن هذه الدورات (عبود، 2018) :

- تم عقد برنامج تدريبي كبرنامج أساس بعنوان "تدريب مدربين في إدارة مراكز الإيواء" شارك في البرنامج 20 مشارك ومشاركة، وتم اعتماد 5 منهم فقط كمدربين فيما بعد حسب انجازهم ومستوى أدائهم.
- دورة إدارة مراكز الإيواء: وتهدف لبناء قدرات مديري المراكز وفرق العمل معرفيا ومهارياً في مجال الإدارة الناجحة والمعيارية لمراكز إيواء الطوارئ، تبلغ مدة الدورة 35 ساعة تدريبية حيث نفذ حتى الآن 10 دورات تدريبية واستفاد منها 300 مشارك ومشاركة.
- دورة إدارة المعلومات: وتهدف لتدريب الباحثين ومسؤولي المعلومات على عملية البحث الاجتماعي والتعامل مع الاستمارة المحوسبة ونظم ترحيل البيانات واصدار التقارير المحوسبة، وعقدت 10دورات تدريبية لعدد 200 شخص.
- دورة التغذية وقت الطوارئ: وتهدف لمعرفة معايير التغذية للنازحين من منظور صحي ومتناسب مع ظروف الطوارئ، وقد عقدت 10 دورات تدريبية لعدد 300 شخص.
- دورة الحماية والدعم النفسي: وتهدف إلى شرح الاجراءات الموحدة للحماية في الطوارئ شاملة للنماذج المستخدمة في التسجيل والرصد والمتابعة والتحويل، وقد تم عقد دورتين تدريبيتين لعدد 50 مشارك ومشاركة.
- تم عقد برنامج تدريبي بعنوان "الاتصال مع المجتمعات المحلية في الطوارئ" استفاد منه عدد 30 مشارك ومشاركة، تبعه حملة توعية شملت 500 شخص من المجتمع المحلي في محافظات قطاع غزة الخمس.
- تم تنظيم مناورة ومحاكاة لحالة طوارئ ناتجة عن اعتداء عسكري كبير وناتج عنه سقوط عدد كبير من الضحايا وتشريد أعداد كبيرة من النازحين شارك فيه القطاع الدولي الإنساني بمؤسساته القطاعية ووزارة التنمية الاجتماعية والأونروا واستمر لمدة يومين تخللها قرارات بفتح مراكز إيواء والتعامل مع حالات نقص الحماية، كما تم عقد مناورة اتصال وتواصل على مستوى المحافظات الخمس .

مقابلة مع أيمن عبود نائب رئيس لجنة الطوارئ بوزارة التنمية الاجتماعية في يوم الأحد الموافق 18 مارس 2018م الساعة 10 صباحاً

9.1.5 هيكليات مراكز الإيواء: " CCM Structure"

بعد الاعتداءات العسكرية 2014م على قطاع غزة، تم بناء وتحديث هيكليات عمل طوارئ على مستوى الوزارات والحكومة والقطاع الإنساني الدولي، إضافة لمعالجة التقاطعات بين هيكليات كافة ذوي العلاقة، أما على مستوى مراكز الإيواء فقد تم العمل من خلال تدخل "OCHA" والدور التنسيقي الذي تقوم به نحو توحيد هيكليات مراكز الإيواء لكل من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا" ووزارة التنمية الاجتماعية، وصمم لهذا الغرض ورش عمل ولقاءات واستشارات استغرقت وقتاً ليس باليسير حتى تم الخلوص إلى هياكل موحدة للمراكز تأخذ بعين الاعتبار الأسس القانونية الدولية ومبادئ الحماية وتفي بالمتطلبات الفنية والمهنية في اطار عمل المراكز، ويظهر شكل (1) أدناه المهام المنوطة بإدارة مركز الإيواء من توفير الاحتياجات الإنسانية من مأكل ومشرب ومأوى وتوفير قدر من الحماية Protection.

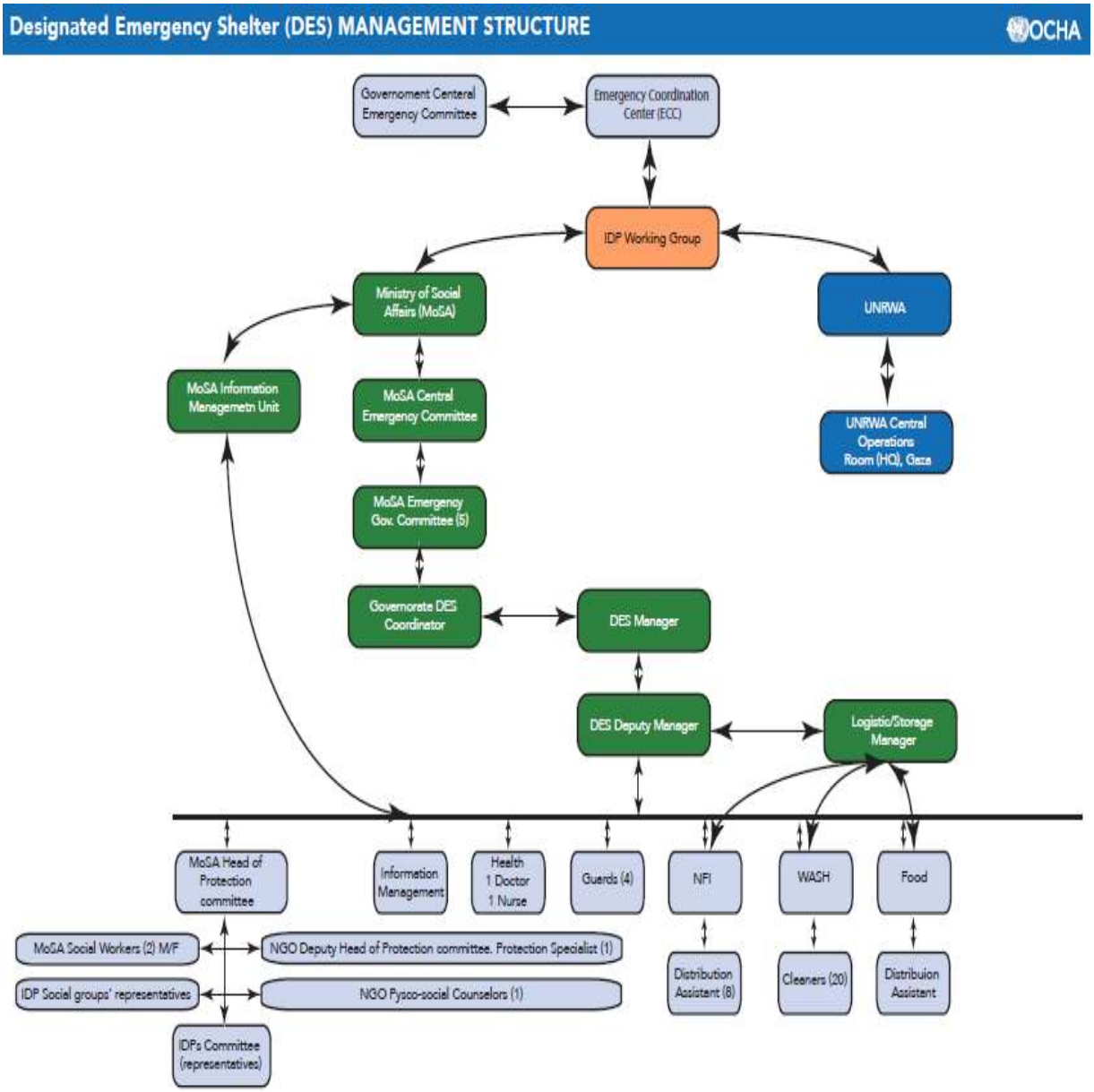

شكل رقم (1) هيكلية مركز الإيواء وعلاقته بالمكونات الإدارية والفنية ذات العلاقة (وزارة التنمية الاجتماعية، 2017)

10.1.5 إغلاق مراكز الإيواء:

مرحلة الإغلاق هي المرحلة الختامية في دورة حياة مراكز الإيواء، أن الاغلاق السليم لمراكز الإيواء يسهم في الاستدامة من حيث الوعي للحلول البديلة سواءً المؤقتة أو الدائمة، كما يحقق للنازحين حصولهم على الدعم الفني والاداري والقانوني لتأمين مغادرتهم إلى مكان اقامة آخر، لقد تم بناء عدد من الاعتبارات والمعايير الواجب تطبيقها وأخذها بعين الاعتبار عند اغلاق مركز إيواء وهي من المرجعيات والأدبيات التي تم اعدادها من قبل وزارة التنمية الاجتماعية والشركاء في قطاع المأوى، وذلك بعد استخلاص العبر من إيواء 2014م حيث تم أخذ قرار في حينه بإغلاق المراكز وتسريح قاطنيها من نازحي الاعتداءات العسكرية قبل دراسة أين سيتوجهون ولم يتم تقديم الدعم الاداري والقانوني والمالي لهم في حينه، ولمزيد من التفاصيل في المعايير الخاصة بإغلاق المراكز تم ارفاق ملحق رقم "5". (عبود، 2018)، (المجلس النرويجي للاجئين و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016).

6. النتائج والتوصيات:

1.6 نتائج البحث:

أ- لم تكن مراكز الإيواء الحكومية محددة ومجهزة خلال الاعتداء العسكري 2014م، وتمت الاستجابة للنزوح بشكل عشوائي وغير منظم وتم تدارك الأمر بافتتاح بعض المدارس وقبول المتطوعين للعمل في إدارة المراكز بغض النظر عن تخصصاتهم وتدريبهم السابق.

ب- بذلت الحكومة ممثلةً بوزارة التنمية الاجتماعية جهوداً كبيرة فيما بعد 2014م بالتنسيق مع أونشا والوكالات الإنسانية لتحديد مراكز الإيواء وتجهيزها بشكل يحفظ كرامة النازحين، فوفرت الطاقة البديلة ومصادر مياه الشرب ونسقت عبر شبكة قطاعية للجهوزية لتوفير المساعدات بأنواعها في حالة وجود كوارث ونازحين.

ج- إن التنسيق بين قطاعات العمل الإنساني وقت الكوارث ضرورة ملحة وسيثمر عنها استجابة إنسانية للنازحين تحفظ كرامتهم وتلبي الاستحقاقات القانونية والإنسانية، وتسهم في عدالة التوزيع للمساعدات حسب الاحتياجات والخصوصية .

د- يظهر البحث الحاجة إلى وجود إدارة قوية لمراكز الإيواء ولديها صلاحيات أخذ القرار في مراحلها الثلاث(الافتتاح- التشغيل والصيانة- الإغلاق) وتتحمل تبعات النزوح والقرارات الخاصة به.

هـ- الحاجة إلى خطة صيانة للمراكز التي تم تحديدها كإيواء للنازحين، حيث إن التشغيل يستلزم الاهلاك، كما يلزم تحديد من هي الجهة المسؤولة عن الصيانة ومن سيوفر الموازنات لذلك، وذلك حفاظاً على استدامة تشغيلها للنازحين ثم اعادتها لوزارة التربية والتعليم لاستقبال الطلاب بعد انتهاء الكارثة، وهذا ينتمي للمرحلة الثانية من مراحل إدارة مراكز الإيواء.

و- من المهم توثيق كافة ما يخص إدارة مراكز الإيواء الحكومية وجمع الأدبيات المتناثرة في مستند واحد، بحيث يعتمد كافة المعايير سواءً المكانية أو النوعية وما يتعلق بالموارد البشرية وتدريبها مع توفير أدلة تدريبية، كما أنه من المهم انتهاج سياسة المتابعة والتقييم حيث لم يجد الباحثون أي وثيقة تقييمية لتجارب حكومية سابقة تتعلق بإدارة مراكز الإيواء.

ز- ما زالت تجربة إدارة مراكز الإيواء بمراحلها الثلاث تجربة حديثة وهي بحاجة لصقل من حيث بناء قدرات فرق العمل والاطلاع على تجارب اقليمية ودولية وتقييمها وأخذ العبرة منها، كما أن فرق العمل التخصصية بحاجة إلى مزيد من التدريب مثل: فرق الحماية فهناك الكثير من التفاصيل التي لا يصلح معها التجريب وقت الكارثة، والخطأ فيها مكلف وقد يسبب خطراً يزيد معاناة النازحين، وكذلك إدارة المعلومات فما زال هناك نموذج الكتروني مبسط ونقص في الأجهزة التي يمكن العمل عليها لتوفير قواعد بيانات ومشاركة تقارير المعلومات بين وكالات العمل الإنساني .

2.6 التوصيات

بعد الخلوص إلى النتائج السابقة ومن أجل تحسين الاستجابة للطوارئ بالذات على صعيد مراكز الإيواء الحكومية يوصي الباحثون بما يلي:

أ- ضرورة الاعتماد الحكومي لخطة الطوارئ الحكومية شاملةً المعايير والهيكليات والاجراءات وفرق العمل .

ب- ضرورة تنظيم مناورات علمية وعملية لكافة الجوانب المتعلقة بإدارة مراكز الإيواء، واعداد التقارير التي تصف مواطن الضعف وتنظيم برامج تدريب لردم فجوات الضعف المعرفية والمهارية لدى فرق إدارة مراكز الإيواء بهدف بناء قدراتهم.

ج- ضرورة تعزيز التنسيق وتوقيع مذكرات تفاهم بين المكونات الحكومية ذات العلاقة بإدارة مراكز الإيواء مثل وزارة التنمية الاجتماعية "صاحبة الاختصاص في إدارة مراكز الإيواء" ووزارة التربية والتعليم "صاحبة المدارس" التي تنشأ فيها مراكز الإيواء، وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الحكم المحلي "صاحبة الاختصاص في مواضيع المياه". الخ، الأمر الذي من شأنه تفادي المفاجآت خلال الطوارئ الناجمة عن وجود سوء فهم للأدوار.

د- ضرورة الارتقاء بمستوى التنسيق بين القطاع الحكومي ووكالة الغوث والوكالات الإنسانية مع مأسسة هذه العلاقات التنسيقية وتطويرها.

هـ- ضرورة الحفاظ على حيادية مراكز الإيواء وعدم الزج بها نحو المخاطر حفاظاً على أرواح النازحين، وهذه مسؤولية أطراف النزاع وتقوم جهات العمل الإنساني بالتنسيق لذلك من خلال عدة خطوات منها تجهيز مذكرة بكافة التفاصيل للحيادية ثم عرضها على أطراف النزاع، توقيع مراكز الإيواء على الخريطة باستخدام نظم الخرائط الجغرافية GPS، والتوعية العامة نحو الحيادية.

و- من المهم توثيق كافة ما يخص إدارة مراكز الإيواء الحكومية وجمع الأدبيات المتناثرة في مستند واحد، بحيث يعتمد كافة المعايير سواءً المكانية أو النوعية وما يتعلق بالموارد البشرية وتدريبها مع توفير أدلة تدريبية، كما أنه من المهم انتهاج سياسة المتابعة والتقييم حيث لم يجد الباحثون أي وثيقة تقييمية لتجارب حكومية سابقة تتعلق بإدارة مراكز الإيواء.

ز- ضرورة الحفاظ على حيادية مراكز الإيواء وعدم الزج بها نحو المخاطر حفاظاً على أرواح النازحين، وهذه مسؤولية أطراف النزاع وتقوم جهات العمل الإنساني بالتنسيق لذلك من خلال عدة خطوات منها تجهيز مذكرة بكافة التفاصيل للحيادية ثم عرضها على أطراف النزاع، توقيع مراكز الإيواء على الخريطة باستخدام نظم الخرائط الجغرافية GPS، والتوعية العامة نحو الحيادية.

ح- ضرورة التوسع في مجال البحث ليشمل النزوح خارج مراكز الإيواء وتغطيته من جميع جوانبه، وكذلك اعداد دراسات تفصيلية لمعايير مراكز الإيواء كلُ على حدة.

7. قائمة المراجع

1.7 المراجع العربية

- أسامة أبو نقيرة. (2015). إدارة الأزمات والكوارث واقع واحتياج. غزة- فلسطين: المجلس الفلسطيني للإسكان بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية.
- أيمن عبود. (18 مارس, 2018). نائب رئيس لجنة الطوارئ بوزارة التنمية الاجتماعية. (اعتماد الطرشاوي، المحاور، و د. محمد المغير، المحرر) غزة، فلسطين: 55 -549:(5)42;Jul 2005 .Int J Nurs Stud.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2018). النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017م. رام الله- فلسطين: جهاز الاحصاء الفلسطيني دولة فلسطين.
- حاتم غيث. (5 ديسمبر, 2018). تفعيل المجموعة التعليمية. (د. محمد المغير، المحاور)
- رائد يوسف. (2002). المعايير التصميمية لا سكان ذوي الدخل المحدود ,رسالة ماجستير. نابلس- فلسطين: رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النجاح الوطنية.
- اللجنة الوزارية العليا للإنعاش وإعادة الإعمار في غزة. (2014). الخطة الوطنية للإنعاش المبكير وإعادة الإعمار. القاهرة- مصر: المؤتمر الدولي لدعم إعادة الإعمار في غزة.

- المجلس النرويجي للاجئين. (2015). مجموعة أدوات إدارة المخيم. NRC.
- المجلس النرويجي للاجئين و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2016). الدروس المستفادة استجابة المأوى في غزة للعدوان 2014. غزة- الأراضي الفلسطينية: تنسيق الملجأ الإنساني (OCHA) -(sheltercluster).
- المجلس النرويجي للاجئين. (2008). مجموعة أدوات إدارة المخيم. أوسلو: NRC.
- المجلس النرويجي للاجئين. (2015). برنامج بناء القدرات في إدارة مراكز الإيواء كتاب عمل المشاركين. غزة: NRC.
- المجلس النرويجي للاجئين. (2015). تقرير التقييم الكمي لنتائج استجابة مأوي غزة. غزة: NCR.
- مجموعات التنسيق الإنساني. (2017). " أقسام محددة من قطاع غزة من خطة الطواري المشتركة بين المجموعات" مادة محاكاة. غزة: وزارة التنمية الاجتماعية .
- محمد المغير. (2016). خطة الحماية البيئة في قطاع غزة. القاهرة: رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة الأزهر مصر.
- محمد المغير. (2017). أثر مخلفات المباني المستهدفة على البيئة في غزة. طرابلس لبنان: مجلة جيل حقوق الإنسان العدد 22- مركز جيل البحث العلمي.
- محمد النفار. (20 مارس, 2018). عضو لجنة الطوارئ بوزارة التنمية الاجتماعية. (اعتماد الطرشاوي، المحاور)
- محمد نصار. (18 مارس, 2018). مدير الخطط والاحصاءات بوزارة التنمية الاجتماعية . (اعتماد الطرشاوي، المحاور)
- محمد/ العطار، محمد/ الباشا، هبة المغير. (2018). واقع الإدارة العليا للأزمات والكوارث في قطاع غزة. غزة: مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية المجلد 26 العدد 2.
- محي الدين حرارة- عاطف العسولي. (2017). الأوضاع المعيشية للأسر الفلسطينية بمراكز الإيواء في وكالة الغوث بعد العدوان الإسرائيلي على غزة 2014م. غزة: مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات.
- ميشيل إسبوزيتو. (2009). سنة على حرب غزة العمليات العسكرية الاسرائيلية ضد غزة 2000- 2008م. بيروت- لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد العشرون العدد 80- 81.
- هيام الجرجاوي. (18 مارس, 2018). رئيس قسم في وحد الأسرة والطفولة- وزارة التنمية الاجتماعية. (اعتماد الطرشاوي، المحاور)
- وزارة التنمية الاجتماعية وبرنامج الأغذية العالمي "WFP". (2017). استمارة جمع معلومات النازحين خلال الكوارث. غزة: وزارة التنمية الاجتماعية.
- وزارة التنمية الاجتماعية. (2015). تقرير الإيواء في قطاع غزة خلال عدوان 2014م. غزة: تقرير محلي غير منشور.
- وزارة التنمية الاجتماعية. (2017). الاطار العام لخطة الطوارئ. غزة.
- وزارة التنمية الاجتماعية. (2017). خطة الاستجابة الإنسانية، 2017. غزة: قطاع المآوى الحكومي.
- وزراة التخطيط الفلسطينية. (2015). المخطط الإقليمي المحدث لقطاع غزة (2005- 2020). غزة: وزارة التخطيط .
- يوسف المنسي. (2009). إعمار قطاع غزة باستخدام الوحدة السكنية, النواة. مؤتمر رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة. غزة- فلسطين: كلية التجارة- الجامعة الاسلامية غزة.

2.7 المراجع الانجليزية:

- Dima Ziad Alburai .(2018) .Realities and challenges of relief operation in shelters during 2014 aggression, from the perspective of the beneficiaries and service providers(Case study- BeitHanoun Area . (Gaza: (Unpublished Master Thesis). Islamic University of Gaza.

- Sphere Association .(2018) .The Sphere Handbook: Humanitarian Charter and Minimum Standards in Humanitarian Response, fourth edition .Geneva, Switzerland: CHS Alliance, Sphere Association and Groupe URD.

قائمة الملاحق

ملحق رقم "1" المدارس المرشحة لتكون مراكز إيواء في حالة حدوث طوارئ

مركز الإيواء	اسم المدرسة	هاتف مركز الإيواء	المديرية	عنوان مركز الإيواء
الدوحة	مدرسة الدوحة الثانوية للبنين	2135275	رفح	الحي الإداري. مقابل مسجد بدر
حيفا	مدرسة حيفا الأساسية للبنات	2051030	خان يونس	خانيونس- شارع القسام
عبد الله أبو ستة	مدرسة عبد الله أبو ستة الأساسية للبنين	2051084		خانيونس- شارع القسام
العائشية	مدرسة العائشية الأساسية للبنات	2530025	الوسطي	دير البلح / بجوار عيادة الحكومة
خالد بن الوليد	مدرسة خالد بن الوليد الثاموية للبنين	2550043		النصيرات / بجوار المديرية
حمامة	مدرسة حمامة الأساسية بنات	2874611	غرب غزة	غزة- الشيخ رضوان
	مدرسة الهدي الثانوية للبنات			
الرافدين	مدرسة الرافدين الأساسية للبنات	2878601		الشيخ رضوان- قرب ميدان الشهداء
	مدرسة شهداء الرضوان الثانوية للبنين			
الموهوبين	مدرسة عرفات للموهوبين الثانوية- بنات	2857345		غزة- الشيخ رضوان- السوق
	مدرسة عرفات للموهوبين الثانوية- بنين			
أم القري	مدرسة أم القري الأساسية المختلطة	2641183		غزة- تل الهوى
	مدرسة بلقيس اليمن الثانوية للبنات			
البراق	مدرسة البراق الأساسية للبنات	2836244		ش اللبابيدي- بالقرب من السفارة المغربية
	مدرسو الاقصي الأساسية للبنين			
الشاطئ	مدرسة شهداء الشاطئ الثانوية للبنات	2878210		النصر شارع جامعة القدس المفتوحة
القاهرة	مدرسة القاهرة الأساسية للبنات	2864809		ش فلسطين/شرق السفارة المصرية
مصطفي حافظ	مدرسة مصطفي حافظ الأساسية بنات	2862109		غزة- الرمال- شارع مصطفى حافظ
	مدرسة أحمد شوقي الثانوية بنات			
اسعد الصفطاوي	مدرسة أسعد الصفطاوي الأساسية- بنين	2805842	شرق غزة	غزة- الدرج
	مدرسة صلاح الدين الأساسية- بنين			
عبد الفتاح حمود	مدرسة عبد الفتاح حمود الثانوية- بنين	2802898		غزة- الدرج
	مدرسة يافا الثانوية- بنين			
أسامة بن زيد	مدرسة اسامة بن زيد الثانوية للبنين	2879504	شمال غزة	جباليا. الصفطاوي
الفالوجا	مدرسة الفالوجا الثانوية للبنات	2476085		جباليا. الفالوجا
عوني الحرتاني	مدرسة عوني الحرتاني الثانوية للبنات	2473261		بيت لاهيا- حي الرباط
الكويت	مدرسة الكويت الثانوية للبنات	2454644		مشروع بيت لاهيا

حمد بن خليفة	مدرسة حمد بن خليفة الثانوية للبنات	2452506		بيت لاهيا. الشيخ زايد

ملحق رقم "2"

جدول يوضح قائمة المعايير المرجعية لاختيار مراكز الإيواء قائمة مرجعية لاختيار مركز الإيواء ائمة مرجعية لاختيار مركز.

قائمة مرجعية لاختيار مركز الإيواء	
الأمن والسلامة	هل المركز بعيد عن المناطق الساخنة والحدود والمو اقع العسكرية؟
	هل تم البحث في مركز الإيواء عن كل ما يشكل تهديداً للأمن بما فيه المواد العسكرية والأسلحة المحتملة؟
	هل مركز الإيواء مغلق أو مسيج؟
	هل تم تحديد مركز الإيواء من خلال إشارات متعارف عليها ومرئية كمنطقة حماية للسكان النازحين والمساعدة الإنسانية؟
	هل المركز يقع بعيداً عن مباني الحكومة ؟
	هل مركز الإيواء يقع بالقرب من مراكز إيواء الأونروا؟
	هل يعتبر المركز محمي من التعرض لأي خطر كالفيضانات أو الرياح الشديدة أو أي مخاطر بيئية أخرى؟
	هل مركز الإيواء والمنطقة المحيطة خاليين من مخاطر الحريق أو أي مخاطر متعلقة؟
	هل مركز الإيواء والمنطقة المحيطة خاليين من المخاطر البيئية (مثل محطات معالجة مياه الصرف الصحي، مصادر المياه الملوثة... الخ)؟
الوصول	هل طرق وصول النازحين والمساعدات الإنسانية إلى مركز الإيواء آمنة؟
	هل يمكن للنازحين والمساعدات الإنسانية الوصول إلى مركز الإيواء في جميع الفصول وفي جميع حالات الجو؟
	هل المركز قريب من الخدمات والمنشآت الاجتماعية كمنشآت الصحة والتعليم والأسواق وترتيبات المعيشة؟
أنواع التضاريس	هل تربة الأرض ثابتة للحفاظ على هيكلية مركز الإيواء (تجنب الطين إلى أقصى حد ممكن)؟
التوسيع	يوجد مساحات إضافية حول المبنى في حال الحاجة إلى التوسيع ؟
البنية التحتية	القدرة التخزينية لمياه الشرب مضمونة وتناسب حاجة السكان النازحين في مراكز الإيواء والمآوي الانتقالية (الحد الأدنى 2.5 إلى 3 لترلكل شخص خلال فتره الطوارئ و6 لترلكل شخص فتره ما بعد الطوارئ).
	القدرة التخزينية لمياه الاستخدام اليومي مضمونة وتناسب حاجة السكان النازحين في مراكز إيواء والمآوي الانتقالية (الحد الأدنى 12 لترلكل شخص خلال فتره الطوارئ و20 لترلكل شخص ما بعد فتره الطوارئ).
	نظام الإضاءة والطاقة متوفرة في مركز الإيواء والمناطق المحيطة؟
	توفر مصدر طاقة بديل في مركز الإيواء خلال فتره انقطاع التيار الكهربائي (مولد كهربائي، مصدر طاقة متجدد)؟
	توفر نظام صرف صحي أو أبار وحفر ترشيح بآلية تخلص كافية في مركز الإيواء؟
	توفر خدمات النفايات الصلبة في مركز الإيواء؟
هيكلية المبنى	هيكل المبنى آمن ويتو افق مع معايير البناء المحلية والدولية.
	نظام عزل متوفر في مركز الإيواء (سقف جيد، شبابيك و أبواب)؟
	تم تعيين الإجراءات وتحديد الظروف المناخية في مركز الإيواء(التهوية الطبيعية في الفصول الدافئة، التهيئة لفتره الشتاء)؟
تقييم القدرات والتخطيط	تقييم قدرة مركز الإيواء نفذت لتشمل المعايير الدنيا للظروف المعيشية والكرامة للسكان النازحين؟
	تصميم مركز الإيواء يسمح بالفصل\الخصوصية للوحدات السكنية، الحمامات ومر افق الاستحمام مأخوذة بعين الاعتبار، المخاوف الدينية أو التقاليد تجاه ملائمة المساحات؟
	المساحات المغلقة تم تحديدها مع الأخذ بعين الاعتبار أبعاد المساحات المزمع استخدامها؟
الاعتبارات	عناصر الحياه الكريمة متوفرة (على سبيل المثال لا يوجد وحدات دون شبابيك، إجراءات الفصل للجنس في

قائمة مرجعية لاختيار مركز الإيواء	
الاجتماعية والثقافية الرئيسية	المناطق العامة والغرف)؟
	هيكل مركز الإيواء يسمح للسكان النازحين بالالتزام بالعادات الاجتماعية والثقافية والدينية؟

ملحق رقم"3": معايير المساعدات غير الغذائية وقت الكوارث

البطانيات	2 بطنية لكل شخص في الشتاء وواحدة في الصيف
فرشات	فرشة واحدة لكل شخص بالغ وفرشة واحدة لكل طفلين تحت سن 15.
حصر أرضية بلاستيكية مقاس (2.7m x 3.6m)	حصيرة واحدة للعائلة من 6 أفراد فأقل، 2 حصيرة للعائلة 7 أفراد فأكثر.
أطقم الطبخ	تم تشكيل طقم واحد للعائلات المكونة من 6 أشخاص . طقم واحد غير كافي للعائلات التي تتعدد فيها الزوجات، لذلك من المفضل تزويد هذه العائلات المكونة من أكثر من 6 أفراد بطقمين.
جالون مياه	1 لكل عائلة لتخزين المياه الصالحة للشرب و2 للعائلات المكونة من أكثر من 6 أفراد.
لفة نايلون	15 متر مربع كحد أقصى في حال تعرض مراكز الإيواء للطوارئ.
ورق القماش المشمع	
أداة نظافة الطفل	1 لكل الأطفال تحت سن 3
أداة نظافة العائلة	مجموعة واحدة لكل عائلة مكونة من 6 أفراد، 2 للعائلات المكونة من أكثر من 6 أفراد.
حفاضات الأطفال	حفاضات (s, m ,l, and xl) . الكمية المفترضة تقريباً 6 حفاضات للأطفال تحت سن 3 يومياً
مصابيح قابلة للشحن الكهربائي مع سلك كهربائي (عند انقطاع التيار)	28 لكل مدرسة (1 لكل غرفة (25 غرفة) و3 للحمامات)
مقبس كهربائي متعدد المنافذ (6 أو 8 منافذ)	25 لكل مدرسة (1 لكل غرفة)
طفايات الحريق	يجب وضعها في منشأة الأونروا المختلفة .
أدوات التنظيف	يجب توزيع الكمية بالتساوي إلى مراكز الإيواء.

ملحق رقم "4": يوضح المساعدات ذات العلاقة بالنظافة

تعزيز النظافة الصحية	
معدل عدد جلسات وحملات النظافة في مركز الإيواء (جلسات غسل الأيدي)	3 جلسات وحملات أسبوعياً في المركز
مواد التنظيف	
مواد التنظيف الموزعة لنظافة النازحين الشخصية (يتم تسلمها مرتين شهرياً وتوزيعها للنازحين أسبوعياً)	
حفاضات	21 حفاضة صحية أسبوعيا لكل طفل أقل من 3 سنوات أسبوعيا
صابون في دورات المياه	3 قطع صابون أسبوعياً لكل أسرة أفرادها 6 أو أقل، 4 قطع لكل أسرة أفرادها 7 أو يزيد . 10 قطع للمركز أسبوعياً .
ورق حمام	لفة لكل عائلة أفرادها 6 أو أقل أسبوعياً2 3 لفات لكل عائلة أفرادها 7 أو يزيد أسبوعياً ، 20 لفة للمركز أسبوعيا

تعزيز النظافة الصحية	
الليف	(1 قطعة لكل عائلة و5 قطع لمركز الإيواء) كل أسبوع
مواد التنظيف الموزعة لتنظيف المركز (يتم تسلمها مرتين شهرياً وتوزيعها للنازحين أسبوعياً)	
سائل مطهر (جالون 2لتر)	20 جالون كل أسبوعين
صابون سائل لتنظيف الأرض (جالون 4 لتر)	20 جالون كل أسبوعين
سائل معطر (جالون 4 لتر)	20 جالون كل أسبوعين
كلور (جالون 4 لتر)	20 جالون كل أسبوعين
فوط لمسح الأرض	30 قطعة كل أسبوعين
مكنسة ناعمة	10 قطع كل أسبوعين
مكنسة خشنة	10 قطع كل أسبوعين
قشاطة	10 قطع كل أسبوعين
عصا خشبية	30 قطعة كل أسبوعين
مجرود	10 قطع كل أسبوعين
أكياس بلاستيكية كبيرة للقمامة	40 كجم كل أسبوعين
أكياس بلاستيكية صغيرة للقمامة	28 كجم كل أسبوعين
جرادل بلاستيك كبيرة	3 قطع كل أسبوعين

ملحق رقم "5": معايير ومرجعيات إغلاق مركز إيواء

الاعتبارات	المعايير والإرشاد
الحلول البديلة	هل هناك إمكانية لجميع الأشخاص النازحين داخليا بالوصول إلى الحلول المستدامة من اختيارهم؟ (العودة لمنزلهم الأصلي، التعايش مع المجتمع أو السكن المؤقت)
	هل أعلنت إدارة مركز الإيواء بشكل واضح تاريخ الإغلاق. (ملصقات، لوحة إعلانات)
	هل أخبرت الإدارة فريق مركز الإيواء بالإغلاق؟
المواصلات	هل يوجد لدى جميع الأشخاص النازحين معرفة بأساليب المغادرة بالتفصيل فيما يتعلق بالسلامة والعودة بكرامة؟
	هل توفر إدارة مركز الإيواء المواصلات للأشخاص النازحين داخليا مع الأخذ بعين الاعتبار الأشخاص ذوى الإعاقة؟
الدعم الإداري	هل هناك إمكانية لجميع الأشخاص النازحين داخليا للوصول إلى الدعم الإداري فيما يتعلق بالاحتياجات / الحقوق؟ (استخراج بطاقة التعريف والوثائق الرسمية، احترام حيازة الأرض، الخ...)
حزم الانتقال	إذا كانت ذات صلة، هل تم توزيع حزم الانتقال على الأشخاص النازحين داخليا؟
الغاء التسجيل	هل تم الغاء تسجيل جميع الأشخاص النازحين داخليا قبل مغادرة مركز الإيواء؟
قوائم التسليم	هل تم تسليم الوثائق المتعلقة بالأشخاص النازحين داخليا بشكل صحيح للسلطات ذات العلاقة؟
الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة	هل تم تحديد الاحتياجات الخاصة للأشخاص النازحين داخليا بالنحو المناسب؟
أصول مركز الإيواء	هل تم تخزين وتسجيل جميع الأصول؟
	هل تم تخصيص / إعادة جميع الأصول إلى مزودي الخدمات أو تسليمها للسلطات؟
المنشآت	هل تم تفكيك جميع المنشآت في مركز الإيواء، المأوى المؤقت، الإنشاءات الصحية والتعليمية بالشكل الصحيح؟
مرافق المياه والصرف الصحي	هل تم إخراج مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية من الخدمة بشكل مناسب؟

الاعتبارات	المعايير والإرشاد
والنظافة	
	هل تم إفراغ المراحيض وحفر القمامة؟
منطقة الطبخ ونقاط الحريق	هل تم تنظيف وتفكيك منطقة الطبخ ونقاط الحريق بشكل آمن؟
مزودي الخدمات	هل تم إيقاف التعاقدات مع مزودي الخدمات أو تم تحويلها للسلطات المحلية؟
التنظيف	هل تم تنظيف مركز الإيواء؟ (يتضمن الغرف، الحمامات، مناطق الاستحمام والمناطق العامة)
البيئة	هل تم استعادة البيئة وإعادة تهيئتها؟
مالك الأرض	في حال كان له علاقة، هل تم تعويض مالكي الأراضي؟
تقرير إغلاق مركز الإيواء	هل تم مشاركة تقرير متابعة والمخرجات النهائية مع أصحاب المصلحة والسلطات المعنية؟
	هل يوجد نموذج تقرير فيما يتعلق بإغلاق مركز الإيواء؟
المواد المتبقية	هل تم إزالة جميع المواد المتبقية من مركز الإيواء؟ على سبيل المثال (مواد التنظيف، المعلبات الغذائية، الخ...)